

نمذجة قياحية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

عبد المالك بضيف⁽¹⁾ و وليد بوعظم⁽²⁾
⁽¹⁾ جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
⁽²⁾ جامعة سطيف

المخلص:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية، وهامة في التجارة الدولية، ويمثل المورد الرئيسي للطاقة في العالم ككل، كما أن العائدات النفطية تشكل الدخل الرئيسي في الدول المنتجة للنفط، ومنها الجزائر والتي تعتمد في صادراتها على هذه السلعة، كونها من الدول النامية والتي تعاني من تقلبات في ميزان مدفوعاتها تماشياً مع تذبذبات أسعار النفط، مما يجعلها رهينة للمضاربة في السوق العالمية للنفط، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، سوق النفط، ميزان المدفوعات، الانحدار الخطي.

Résumé:

L'huile est un produit stratégique et dans le commerce international, et est le principal fournisseur d'énergie dans le monde dans son ensemble, car les recettes pétrolières constituent le principal revenu en huile de pays producteurs, dont l'Algérie, qui dépend des exportations de ce produit, étant des pays en développement qui subissent des fluctuations Balance des paiements en ligne avec des fluctuations de prix du pétrole, ce qui en fait un otage à la spéculation sur le marché Monde de l'huile, le but de cette étude était de connaître les effets des fluctuations des prix du pétrole sur la balance des paiements.

Mots-clés: Prix du pétrole, marché Pétrole, la balance des paiements, la régression linéaire.

Abstract:

Oil is a strategic commodity, and in international trade, and is the main supplier of energy in the world as a whole, as oil revenues constitute the main income in oil producing countries, including Algeria, which depends on exports for this commodity, being of developing countries which suffer from fluctuations in Balance of payments in line with oil price fluctuations, making it a hostage to speculation in the market Oil world, the purpose of this study was to know the effects of fluctuations in oil prices on the balance of payments.

Keywords: Oil Prices, Oil Market, Balance of Payments, Linear Regression.

مقدمة:

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، فقط احتل مكانة عالية كسلعة استراتيجية ومورد رئيسي للمداخل الهامة لاقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، إلا أن تأثيره بلغ جميع أوجه النشاط الاقتصادي، بما في ذلك حجم التجارة الخارجية، وتزايد أهمية النفط يوما بعد آخر، إذ ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، ولاشك في أن الجزائر باعتبارها دولة مصدرة ومنتجة لهذه المادة الحيوية، إذ تعتمد على النفط بشكل شبه التام في تجارتها والذي يعد المورد الأول لصادراتها، إلا أن أسعار هذا المورد ليست بالمستقرة في السوق العالمية، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى التأثير في حجم العائدات النفطية، وبالتالي على الصادرات من المحروقات، وهذا ما ينجم عنه التأثير في الأخير على ميزان المدفوعات الجزائري.

وأمام هذا الوضع يمكننا طرح الإشكالية البحث الأساسية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري؟

لغرض الإجابة على إشكالية البحث الأساسية، ستتم معالجة العناصر التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي لسوق النفطية:

بالنظر إلى أن إدراك وتحديد أهم العوامل المؤثرة في السوق النفطية وأبرز المتعاملين فيها يتطلب وصف شامل ودقيق لهذا السوق فإنه سيتم دراسة ماهية السوق النفطية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- مفهوم السوق النفطية: حتى نقف على المدلول الحقيقي لمصطلح السوق

النفطية لا بد من التطرق أولا لمفهوم السوق بشكل عام ثم التعرف على مكونات مادة النفط، وهو الأمر الذي سيسهل علينا عملية صياغة مفهوم شامل ودقيق لسوق النفط، فالسوق في النظرية الاقتصادية تعرف بأنها

مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب ، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة¹ .

وعليه فإن تعريف السوق النفطية لن يخرج عن نطاق كونها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، حيث يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، مع مراعاة مجموعة من العوامل الأخرى غير الاقتصادية -كونها لها قدرة على التحكم بسعر هذه السلعة- والتي قد تكون عوامل سياسية، عسكرية، مناخية بالإضافة إلى عامل تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية²، أو أنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة³.

2- خصائص السوق النفطية: لقد شهد هذا السوق الكثير من الأحداث التي ساهمت في تغيير المعادلة القائمة بين طالبي السلعة النفطية وعارضيهها، فمنذ البدايات الأولى لتأسيس السوق العالمية للنفط وحتى يومنا هذا، اكتسبت هذه الأخيرة مجموعة من الخصائص والسمات التي تميّزها عن بقية الأسواق نذكر أهمها في النقاط التالية⁴:

ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون

متكاملة رأسياً من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما

1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، "أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي، حيث استوردت ما يقارب 62.4% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010"⁵.

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأوبك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل بهدف تحقيق

استقرار السوق النفطية العالمية بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها⁶.

4- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبرى.

3- الفاعلون في السوق النفطية:

أ- شركات النفط العالمية: تعتبر شركات النفط العالمية أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا بد من التطرق لتعريف هذه الأخيرة ثم نربطها مع شركات النفط عالمية.

• تعريف الشركات متعددة الجنسيات: هي تلك الشركات التي تزاوّل نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دول رأسمالية متقدمة⁷.

• أهم الشركات النفطية العالمية: ومن شركات النفط العملاقة العاملة في مجال النفط وهذه الشركات هي⁸:

شركة النفط البريطانية (BP) : التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك

ستاندرأويل أوف نيوجرسي(standard oil of new jersey): والمعروفة في العالم باسم "أسو" وفي الولايات المتحدة باسم "هامبلأويل" وتعني بالعربية (المتواضعة) وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها Exxonoperation.

ستاندرأويل أوف كاليفورنيا(standard oil of california) والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى، ولكنها انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم جولف أويل.

شركة تكسكو (texacooilcompany) والتي يدل اسمها على أنها أنشئت في ولاية تكساس، إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وتملك كذلك أسهما في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي. شركة موبيل أويل (Mobil oil) التي تملكها أساسا الشركة الأم وهي ستندر أويل أوف نيويورك.

شركة سوكل: وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى العاملة في الخارج.

الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها ، وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا.

شركة الهولندية الملكية (شل): وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية، ولدت هذه الشركة في 1907.

ب-الشركات الوطنية النفطية: هي تلك الشركات التي ترجع ملكيتها إلى الدولة، فهي تقوم بعملية استثمار النفط الذي تتوفر عليه بلدها، إما لوحدها أو بشراكة مؤسسات أجنبية أخرى، حيث تقوم هذه الشركات بعمليات التكرير، التصنيع والتسويق....إلخ ، والحصول على أرباح أو عوائد يتم

توجيهها للتنمية الوطنية، فنشاطات هذا النوع من الشركات وكذا قوتها تختلف من دولة لأخرى، والهدف من هذه الشركات هو حماية الثروات النفطية الوطنية، والحفاظ عليها من عمليات النهب التي قد تقوم بها الشركات العالمية، أما عن بداية ظهور هذه الشركات فترجع إلى عمليات التأميم في أمريكا الجنوبية كما ظهرت في أوروبا للتخلص من احتكارات الشركات العالمية للأسواق الأوروبية⁹.

ج- منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك): لقد أقر إنشاء هذه المنظمة في 10 سبتمبر 1960 بمؤتمر تمّ عقده في بغداد، وتعتبر السعودية، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا دول مؤسسون، وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة السماح بدخول أعضاء جدد وفقا لشرطين هما: امتلاك الدولة لكميات كبيرة من النفط الخام، وموافقة الأعضاء الخمسة لانضمام الدولة المعينة ويكون قرار الموافقة بالإجماع، وبتوافق هذين الشرطين مع الكثير من الدول العربية وغير العربية، وبحثا عن التعاون الدولي في المجال النفطي اتسعت عضوية المنظمة بانضمام دول أخرى ليصل إلى 13 عضو سنة 1990 ثم

تراجع ليصبح 11 عضو بعد انسحاب الإكوادور والغابون لعدم قدرتهما على تحمل نصيب متساوي في ميزانية المنظمة مع باقي الأعضاء¹⁰.

د- الوكالة الدولية للطاقة: لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه منظمة الدول المصدرة للنفط،

ففي مستهل 1974، وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة¹¹.

هـ- منظمة الأوبك: هي مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تختلف بعض الشيء عن غيرها من المنظمات العربية، حيث أن عضويتها تقتصر على الدول العربية المصدرة للنفط، تأسست هذه المنظمة في جابفي عام 1968 من ثلاثة دول عربية هي: الكويت، المملكة العربية السعودية والمملكة الليبية، أما العراق فلم يرغب آنذاك في الاشتراك فيها بسبب موقفه من الدول المؤسسة، ثم قامت الثورة الليبية عام وطالبت بتوسيع عضوية المنظمة وتعديل شروط العضوية، وبذلك انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين والجزائر ودبي وقطر عام 1970، وقد عدلت المادة السابعة من الاتفاقية عام 1972 لفتح العضوية لدول عربية أخرى يكون النفط مصدرا هاما لدخلها الوطني وليس مصدرا رئيسيا كما كان سابقا، وبعد هذا التعديل، انضمت كل من العراق وسوريا ومصر وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد¹².

و- منتج النفط خارج منظمة الأوبك: أغلبية هذه الدول صناعية متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا، ودول بحر

الشمال)، ومن الدول النامية نجد (الصين، المكسيك، كازخستان، وسلطنة عمان)، وتعتبر هذه البلدان مستهلكة ومستوردة للنفط، بالرغم من أنها تنتج حوالي 60% من إجمالي الإنتاج العالمي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، إلا أن احتياطي النفط الذي بحوزتها فهو يقل عن 20% من الاحتياطي النفطي العالمي، وهذا ما يجعل مسألة نضوب هذه الموارد في هذه الدول أسرع من دول الأوبك، كذلك فإنتج هذه الدول في تراجع سنويا بسبب الاستخراج المكثف لنفطها بغية التأثير على سياسة الأوبك بتخفيض إنتاجها، كما أن هذه الدول يمكنها التأثير على أسعار النفط، فمثلا عند قيامها بزيادة العرض النفطي فإن ذلك يؤدي مباشرة إلى انخفاض الأسعار¹³.

ثانيا: تطورات أسعار النفط: وتتمثل في الفترات التالية:

الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985: بقيت أسعار النفط عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار

للبرميل عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط¹⁴.

تعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات التي وقعت في هذه الفترة حيث أنه

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقد العالمي¹⁵.

وفي عام 1979 اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه، حيث ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، ووصل البرميل إلى 28 دولار للبرميل في عام 1980، إضافة للحرب العراقية الإيرانية والتي امتدت من عام 1980 إلى غاية 1988، ارتفعت أسعار النفط ولأول مرة 32.51 دولار للبرميل عام 1981، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل عام 1985¹⁶.

• **الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999:** والتي تضمنت عدة أزمات نفطية أهمها¹⁷: **الأزمة النفطية لـ 1986:** (انهيار أسعار النفط وفقدان دول الأوبك السيطرة على التسعير)، بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلا أن أسعاره انهارت عام 1986 أين وصلت إلى 13 دولار للبرميل نتيجة التوسع في الإنتاج وعدم احترام معظم دول الـ opec لحصص الإنتاج، وبالإضافة الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

مما أحدث أزمة نفطية موجبة أدت إلى ارتفاع أسعار النفط التي وصلت عام 1990 إلى 22.26 دولار/برميل.

- أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991 : اندلاع الحرب النفطية بين الكويت و العراق عام 1990-1991 كما موضح بالشكل رقم (04)، وقبلها حرب العراق وإيران التي انتهت عام 1988 بعد أن سببت حالة من القلق وعدم التأكد في السوق النفطي

- الأزمة النفطية لـ 1998: انخفضت أسعار النفط بشكل حاد لتصل مستويات أدنى من التي شهدتها أزمة 1986 (حيث بلغت الأسعار 13.53 دولار) بينما انخفضت سنة 1998 إلى 12.28 دولار، وجاءت هذه الصدمة النفطية نتيجة لأزمة الركود الآسيوي، وانخفاض نمو الطلب على الطاقة حول العالم وما رافقه من زيادة في عرض النفط بسبب زيادة إنتاج الدول المستهلكة.

• الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015:

شهد عام 2001 انخفاضا في أسعار سلة الأوبك بنسبة 16% مقارنة بمستويات عام 2000، وكان لقرارات تخفيض الإنتاج، التي أقرتها المنظمة والتي وصلت في مجملها إلى 3.5 مليون ب/ي، أثر فعال في الحيلولة دون انهيارها إلى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 وما ترتب عنها من تداعيات زادت من انخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل في الأسبوع الذي سبق الأحداث¹⁸، لتقرر المنظمة في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بمليون ونصف مليون برميل في اليوم ابتداء من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول غير

وقد شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل

الأعضاء في المنظمة لإتباع نفس السياسة النفطية لدفع الأسعار إلى الارتفاع من جديد، وهو ما تحقق فعلا حيث أخذت أسعار سلة الأوبك في الارتفاع مطلع عام 2002 لتستقر ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل) ابتداءً من شهر مارس، ليبلغ متوسط السعر 24.36 دولار للبرميل مقارنة بـ 23.12 دولار للبرميل عام 2001¹⁹.

وفي عام 2003 ارتفعت أسعار النفط ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل غي الأسعار أهمها²⁰:

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد

- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

لعام 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004²¹. خلال عام 2007 شهد استمرار في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية لـ 2008 وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات

عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني
*توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها

المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط²²، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.4% مقارنة بعام 2008²³.

وفي عام 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل، عرفت أسعار النفط ارتفاعا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل عام 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار²⁴.

في عام 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر 96.29 وهذا راجع إلى²⁵:

• ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

فجوة بين العرض والطلب.

• انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد

السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق

من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

• كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

وفي عام 2015 شهدنا انهيار تاما لأسعار النفط أين بلغ متوسط السنوي لسعر 49.49 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري إلى حوالي خمسة ملايين برميل يوميا ويقدر أن ترتفع إلى عشرة عام 2020، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار²⁶.

ثالثا: تطورات رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2015):
تميزت فترة الدراسة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، إلا أنه أصبح يعاني في السنوات الأخيرة وتسجيله لعجوزات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب تراجع أسعار النفط.

للقوف على تطور حجم ميزان المدفوعات نقوم بإدراج هذا الجدول:

جدول رقم (01): تطور رصيد ميزان المدفوعات (1990-2015).

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد ميزان المدفوعات	-0.22	0.5	0.2	0.00	-4.40	-6.30	-2.10	1.16	-1.78
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	-2.38	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.33	20.14	12.05	0.13	-5.88	-20.82	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 11، 2012، ص 234.

- Rapport de Banque D'Algérie, 2004 P 54, 2008 P63 , 2012 P 53, 2014 P 48.

<http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-balance-of-payments.php#ar-data-table>

من خلال الجدول عرف ميزان المدفوعات وضعية غير مستقرة انتقل فيها بين الفائض و العجز، إلا أن أسوأ سنتين كانتا 1994 و 1995 أين بلغ العجز 4.40 و 6.30 مليار دولار على التوالي ، وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد، في حين حقق فائض خلال سنة 2000 مقداره 7,58 مليار دولار، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات

إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد المدفوعات 3,65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة توسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار²⁷.

استمر في الارتفاع ليبلغ 29,55 مليار دولار، 36,99 مليار دولار في 2007 و 2008 على التوالي أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36,99 مليار دولار سنة 2008 ليلعب 3,86 مليار دولار مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15,33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20,06 مليار دولار سنة 2011²⁸.

تم لتشهد سنة 2012 تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 12.05 مليار دولار، وفي سنة 2013 كان أداء رصيد ميزان المدفوعات أقل شأنًا أين سجل أقل قيمة له 0.13 مليار دولار، ويرجع هذا أساسًا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات، وتواصل هذا الوضع ما كان له الشأن في التأثير على السنة المالية والتي عرفت عجزا بقيمة 5.88- مليار دولار وهي أول سنة سجل بها عجزا خلال الفترة محل الدراسة، ليستمر العجز خلال السنة اللاحقة أضعافا مضاعفة بـ 20.82- مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض العوائد النفطية وعدم قدرة الدولة التحكم في وارداتها.

سادسا: النموذج القياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على أرصدة ميزان المدفوعات:

سنحاول بناء نموذج قياسي يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك بعد تقدير بعض النماذج التي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، وباستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (1990-2015)، والتي تنص النظرية الاقتصادية أنها تتأثر بتغيرات أسعار النفط، لنقوم في الأخير باختبار النماذج وتحليل النتائج.

أ/: **التعريف بمتغيرات النموذج:** لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على أرصدة ميزان المدفوعات، فإنه لا بد من تقسيم المتغيرات قيد الدراسة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، وبالنظر لتعدد المؤشرات المعتمدة والمختارة في الدراسة وتماشيا مع الهدف الرئيسي من الدراسة القياسية لاختبار أثر تقلبات أسعار النفط على هذه المؤشرات تم تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

- **المتغيرات التابعة:** تتمثل في: *رصيد الميزان الجاري (BCO)، *رصيد ميزان رأس المال (BCA)، *رصيد ميزان المدفوعات (BP).
- **المتغيرات المستقلة:** وتشمل أسعار النفط (PP)، بالإضافة إلى الواردات (IMPO)، الصادرات (EXPO)، ميزان الجاري (BCO)، ميزان رؤوس الأموال (CA)، ويكون لهذه المتغيرات تأثير مباشر وغير مباشر على أرصدة ميزان المدفوعات، وهذا بالهدف الحصول على نموذج قياسي مكتمل المتغيرات وعدم الاقتصار على استخدام أسعار النفط فقط الذي يمكن أن يوقعنا في بعض المشاكل القياسية.

ب/ **دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة:** إنه من الضروري التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة، ومن هذا

فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

1/ اختبار إستقرارية أسعار النفط:

من أجل اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة استعملنا اختبار (ADF) للجذور الوحودية (UNIT ROOTS)، باستعمال برنامج "EVEIWS"، على كل متغير تابع أو مستقل، وذلك باعتماد على الإحصاءات لفترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2015 لكل المتغيرات محل الدراسة.

- اختبار مدى إستقرارية السلسلة الزمنية (PP) في قيمها:

- نضع الفرضيتين:

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة في قيمها.

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها.

- اختبار الفرضيتين: بعد إجراء الاختبار باستخدام برنامج "EVEIWS"

لمعرفة مدى إستقرارية السلسلة الزمنية (PP) في قيمها وجدنا أن:

(0.05 < 0.6380) قيمة P. value لاختبار ADF أكبر من 0.05، نقبل H_0 ،

وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، لذا يجب أن نختبر مدى إستقرارية

السلسلة الزمنية (PP) عند الفرق الأول.

جدول رقم (02): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للأسعار النفط.

درجة التأخير	مستوى معنوية		المتغيرة
	الفرق الأول 1^{st} Difference	المستوى LEVEL	
0	0.0165	0.6380	سعر النفط

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (02).

• اختبار مدى إستقرارية السلسلة الزمنية (PP) في الفرق الأول:

- نضع الفرضيتين:

H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة في قيمها.

H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها.

- اختبار الفرضيتين: وجدنا $P.value = 0.0165$ ، فهي أقل من 0.05،

بالتالي نقبل H_1 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة في الفرق الأول.

2/ اختبار إستقرارية أرصدة ميزان المدفوعات.

جدول رقم (03): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لأرصدة ميزان المدفوعات.

درجة التأخير	مستوى معنوية		المتغيرات
	الفرق الأول 1^{st} Difference	المستوى LEVEL	
0	0.0007	0.5983	الميزان الجاري
0	0.0003	0.0610	ميزان رأس المال
0	0.0004	0.5365	ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق رقم (03، 04، 05).

من خلال معطيات الجدول رقم (03)، بالاعتماد على نتائج الاختبار

الموضحة في الملاحق رقم (03، 04، 05)، نلاحظ أنه بالنسبة لـ:

• متغيرة الميزان الجاري: غير مستقرة عند المستوى LEVEL، لأن قيمة

$P.value = 0.5983$ أكبر من 0.05، مما يستوجب دراسة استقراريتها عند

الفرق الأول فكانت النتيجة $P.value= 0.0007$ أقل من 0.05 ، نقبل الفرضية H_1 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

• متغيرة ميزان رأس المال: غير مستقرة عند المستوى LEVEL ، لأن قيمة $P.value= 0.0610$ أكبر من 0.05 ، ولاختبار لاستقراريتها أجرينا الفرق الأول فكانت النتيجة $P.value= 0.003$ أقل من 0.05 ، نقبل فرضية H_1 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

• متغيرة ميزان المدفوعات: غير مستقرة عند المستوى LEVEL ، لأن قيمة $P.value= 0.5365$ أكبر من 0.05 ، ومن أجل اختبار استقراريتها، أجرينا الفرق الأول فكانت النتيجة $P.value=0.0004$ أقل من 0.05 ، نقبل فرضية H_1 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

3/ اختبار إستقرارية متغيرة الواردات:

جدول رقم (04): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية للواردات.

درجة التأخير	مستوى معنوية		المتغيرات
	الفرق الأول 1^{st} Difference	المستوى LEVEL	
0	0.0197	0.9846	الواردات

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (06).

من خلال الجدول رقم (04) والاعتماد على نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (06)، نلاحظ أنه بالنسبة لـ : متغيرة الواردات هي سلسلة غير مستقرة، فاتبعنا نفس الخطوات السابقة من أجل إرجاعها مستقرة، فقمنا بالمفاضلة من الدرجة الأولى بعدها أصبحت السلسلة الزمنية مستقرة بعد تسجيل احتمال $P.value=0.0197 < 0.05$

4/ اختبار إستقرارية ميزان رؤوس الأموال الرسمية:

جدول رقم (05): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لميزان رؤوس الأموال الرسمية.

درجة التأخير	مستوى معنوية	المتغيرات
	المستوى LEVEL	
0	0.0090	ميزان رؤوس الأموال الرسمية

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (07).

من خلال معطيات الجدول رقم (05) بالاعتماد على نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (07) نلاحظ أنه: بالنسبة لمتغيرة ميزان رؤوس الأموال الرسمية مستقرة عند المستوى LEVEL، لأن قيمة $P.value = 0.0090$ أقل من 0.05 ، نرفض H_0 ، ونقبل H_1 أي إستقرارية السلسلة الزمنية.

ج/ النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على أرصدة ميزان المدفوعات:

- النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على رصيد الميزان الجاري: من خلال تقدير نتائج النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على ميزان الجاري، تم الحصول على أن النموذج غير مقبول اقتصاديا وإحصائيا، لذلك تم تقدير نموذج آخر بعد حذف المتغيرات غير المعنوية، بناء على الملحق رقم (08):

$$BCO = 0.83 PP - 1.39 IMPO$$

$$(10.36) \quad (8.84-)$$

$$R^2 = 79\% \quad N = 26 \quad (.) \text{ t-statistic}$$

تقييم النموذج:

- التقييم الاقتصادي: نلاحظ من خلال معادلة الانحدار أن معلمة سعر النفط (PP) تقدر بـ 0.83 والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط

ورصيد الميزان الجاري، ومعلمة الواردات (IMPO) المقدرة بـ 1.39- والتي تدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات ورصيد الميزان الجاري، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي فالنموذج مقبول اقتصاديا.

- التحليل الإحصائي: + تحليل القوة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد):

$R^2 = 79\%$ هذا يعني أن حوالي 79% من التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان الجاري يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في كل من أسعار النفط والواردات، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

+ اختبار معنوية النموذج (اختبار ستودنت): يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستودنت لمعالم النموذج في الجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبار ستودنت لنموذج رصيد الميزان الجاري.

IMPO	الواردات	PP	أسعار النفط
	-8.84		10.36
	0.0000		0.0000
			إحصائية ستودنت
			الاحتمال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (08).

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة ستودنت المحسوبة لكل متغير أكبر من قيمة ستودنت المجدولة ($t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{26-2}^{0.05/2} = 2.064$)، ($t_{cal\ pp} = 10.36 >$ ، وذلك نفس ($t_{cal\ impo} = |-8.84| > t_{tab} = 2.064$)، والملاحظة، حيث نلاحظ أن الاحتمال المقابل لقيمة ستودنت المحسوبة والذي هو أقل من 5%، وهو ما يدل على وجود دلالة إحصائية للمعلمات بدرجة ثقة 95%.

+ اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر): حساب إحصائية فيشر:

$$F_{K-1, n-K} = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2) / (n-K)} = \frac{0.7999 / (2-1)}{(1-0.799) / (26-2)} = 96.26$$

ولدينا إحصائية فيشر المجدولة : $F_{(1,24, 5\%)} = 4.25$

من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} ، والمجدولة F_{tab} ، يمكننا القول بأن النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث : $(F_{cal} = 96.26 > F_{tab} = 4.26)$ ، وهو ما يدل على أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 95%.

مما سبق نجد أن النموذج مقبول إحصائياً، ومنه نستنتج أنه كلما تغيرت PP بوحدة واحدة فيسجل BCO فائض بـ 0.83 وحدة، أما عندما تتغير IMPO بوحدة واحدة يسجل BCO عجز بـ 1.39 وحدة.

• النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على رصيد ميزان رأس المال.

من خلال تقدير نتائج النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على ميزان رأس المال، تحصلنا على أن النموذج غير مقبول اقتصادياً وإحصائياً، لذلك تم تقدير نموذج آخر بعد حذف المتغيرات غير المعنوية، بناء على الملحق رقم

$$BCA = 0.016 PP + 1.083 CA \quad (09)$$

(3.80) (12.81)

$R^2 = 85\%$ N= 26 (.) t-statistic

تقييم النموذج:

-التقييم الاقتصادي: نلاحظ من خلال معادلة الانحدار أن معلمة سعر النفط (PP) تقدر بـ 0.016 والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان رأس المال، ومعلمة ميزان رؤوس الأموال (CA) المقدرة بـ 1.083 والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين ميزان رؤوس الأموال الرسمية ورصيد ميزان رأس المال، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي فالنموذج مقبول اقتصادياً.

-التحليل الإحصائي: + تحليل القوة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد):
 $R^2 = 85\%$ هذا يعني أن حوالي 85% من التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان رأس المال يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في كل من أسعار النفط وميزان رؤوس الأموال الرسمية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

+ اختبار معنوية النموذج (اختبار ستودنت): يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستودنت لمعالم النموذج في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نتائج اختبار ستودنت لنموذج رصيد ميزان رأس المال.

ميزان رؤوس الأموال الرسمية CA	PP	أسعار النفط	
12.81		3.80	إحصائية ستودنت
0.0000		0.0009	الاحتمال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (09).

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرين لهما معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة ستودنت المحسوبة لكل متغير أكبر من قيمة ستودنت الجدولة والتي تساوي (2.064)، ($t_{cal\ pp} = 3.80 > t_{tab} = 2.064$) ، ($t_{cal\ ca} = 12.81 > t_{tab} = 2.064$) ، وكذلك نفس الملاحظة، حيث نلاحظ أن الاحتمال المقابل لقيمة ستودنت المحسوبة والذي هو أقل من 5%، وهو ما يدل على وجود دلالة إحصائية للمعلمات بدرجة ثقة 95%.

+ اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر): حساب إحصائية فيشر:

$$F_{K-1, n-K} = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2) / (n-K)} = \frac{0.85 / (2-1)}{(1-0.85) / (26-2)} = 136$$

ولدينا إحصائية فيشر المجدولة: $F_{(1,24, 5\%)} = 4.25$ من خلال مقارنة الإحصائية لفischer المحسوبة F_{cal} والمجدولة، ($F_{cal} = 136 >$ $F_{tab} = 4.26$)، يمكننا القول بأن النموذج له معنوية إحصائية بدرجة 95% عند مستوى معنوية 5%،

مما سبق نجد أن النموذج مقبول إحصائياً، ومنه نستنتج أنه كلما تغيرت PP بوحدة واحدة فيسجل BCA زيادة مقدرة بـ 0.016 وحدة، أما عندما تتغير CA بوحدة واحدة يسجل BCA زيادة بـ 1.083 وحدة.

ج/ النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات: من خلال تقدير نتائج النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على ميزان الجاري، نقول أن النموذج غير مقبول اقتصادياً وإحصائياً، لذلك تم تقدير نموذج آخر بعد حذف الحد الثابت، بناء على الملحق يمكن تقدير نتائج الاختبار للنموذج بناء على الملحق رقم (10) فيما يلي:

$$Bp = 0.016 PP + 1.005 BCO + 1.11 CA$$

(2.90) (40.66) (10.83)

$R^2 = 98\%$ $N = 26$ (.) t-statistic

• تقييم النموذج:

-التقييم الاقتصادي: من خلال معادلة الانحدار لدينا المعلمة (PP) تقدر بـ (0.016) والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات، والمعلمة (BCO) (1.005) والتي تدل عن وجود علاقة طردية بين الميزان الجاري ورصيد ميزان المدفوعات، وفي أخير المعلمة (CA) المقدرة بـ (1.11) والتي تشير هي أيضا على وجود علاقة طردية بين ميزان رؤوس الأموال ورصيد ميزان المدفوعات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي فالنموذج مقبول اقتصادياً.

- التحليل الإحصائي: + تحليل القوة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد):

$R^2 = 98\%$ هذا يعني أن حوالي 98% من التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في كل من أسعار النفط، الميزان الجاري وميزان رؤوس الأموال الرسمية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

+ اختبار معنوية النموذج (اختبار ستودنت): يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستودنت للمعالم النموذج في الجدول التالي:
جدول رقم (08): نتائج اختبار ستودنت لنموذج رصيد ميزان المدفوعات.

ميزان رؤوس الأموال CA	الميزان الجاري BCO	أسعار النفط PP	
10.83	40.66	2.90	إحصائية ستودنت
0.0000	0.0000	0.0080	الاحتمال

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (10).

تبين لنا من الجدول أن المتغيرات CA, BCO, PP لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، لأن قيمة ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من قيمة ستودنت المجدولة والتي هي: $(t_{tab} = t_{23}^{0.025} = 2.069)$ ومنه: $(t_{cal pp} = 2.90 > t_{tab} = 2.069)$ ، $(t_{cal CA} = 10.83 > t_{tab} = 2.069)$ ، ونفس الشيء $(t_{cal BCO} = 40.66 > t_{tab} = 2.069)$ ، والنسبة لاحتفال المقابل لقيمة إحصائية ستودنت والذي هو أقل من 5%، وفي الأخير هناك دلالة إحصائية للمعلمات بدرجة ثقة 95%.

+ اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر): حساب إحصائية فيشر:

$$F_{K-1, n-K} = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2) / (n-K)} = \frac{0.98 / (3-1)}{(1-0.98) / (26-3)} = 569.76$$

$$F_{(2,23,5\%)} = 3.42 \quad \text{ولدينا إحصائية فيشر:}$$

من خلال مقارنة الإحصائية لفischer المحسوبة F_{cal} والمجدولة F_{tab} ($F_{cal} = 569.76 > F_{tab} = 3.42$)، يمكننا القول بأن النموذج له معنوية إحصائية بدرجة ثقة 95% عند مستوى معنوية 5% .

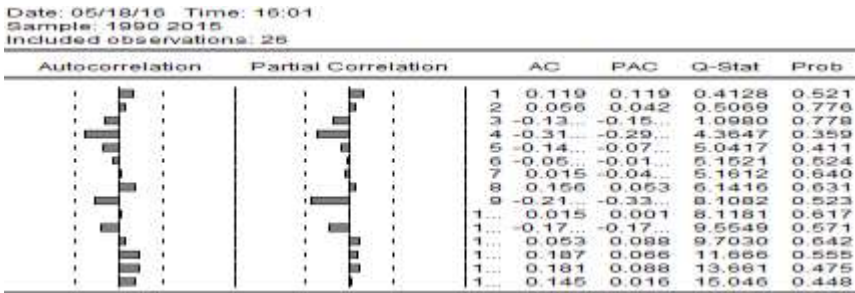
مما سبق نجد أن النموذج مقبول إحصائياً، ومنه نستنتج أنه كلما تغيرت PP بوحدة واحدة فيسجل BP فائض مقدر بـ 0.016 وحدة، أما عندما يتغير BCO بوحدة واحدة يسجل BP فائض بـ 1.083 وحدة، وعندما يتغير CA بوحدة واحدة يؤدي إلى حدوث زيادة في BP بـ 1.11 وحدة.

د/اختبار صلاحية النموذج:

سنقوم باختبار تأكيد صلاحية النموذج من خلال دراسة مدى إستقرارية البواقي وذلك من خلال المعايير التالية: /* اختبار إستقرارية البواقي. /* اختبار التوزيع الطبيعي.

- اختبار إستقرارية البواقي: + اختبار Ljung-Box:

الشكل رقم (01): الشكل البياني correlogramme للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (10).

يتم خلال هذا الاختبار التأكد من أن البواقي هي عبارة عن سلسلة مستقرة أو لا، وذلك من خلال مقارنة إحصائية LB والتي توافق آخر قيمة في العمود Q-stat في الشكل أعلاه مع إحصائية $\chi^2_{(\alpha, 15)}$.

فرضيات الاختبار: H_0 : سلسلة البواقي ليست مستقرة. H_1 : سلسلة البواقي مستقرة.

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^{15} \frac{p^2 k}{25-k} = 15.046 < \chi^2_{(0.05, 15)} = 24.99$$

أي: لدينا الإحصائية Q-stat=15.046 أقل من الإحصائية المجدولة لتوزيع كاي ذو $\chi^2 = 24.99$ ، ومنه نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية H_1 أي أن سلسلة البواقي مستقرة.

+ اختبار استقرار ديكي فولر لسلسلة البواقي:

الشكل رقم (02) : اختبار ديكي فولر لدراسة إستقرارية سلسلة البواقي .

Null Hypothesis: E01 has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.310771	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (10).

نلاحظ من الشكل أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى LEVEL لأن قيمة $P.value=0.0025$ أقل من 5%، وبالتالي فإن البواقي مستقرة.

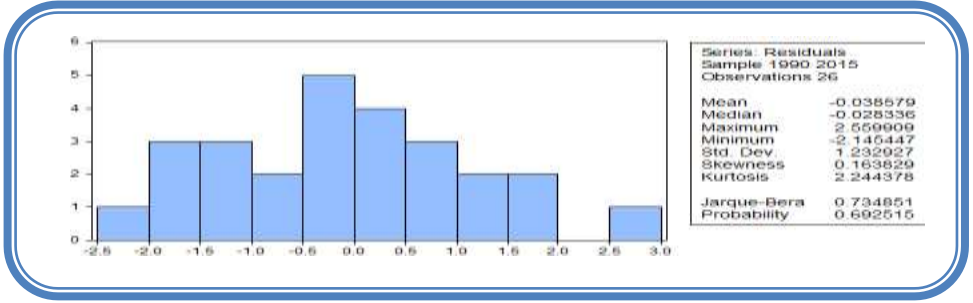
- اختبار التوزيع الطبيعي: نحاول من خلال هذا الاختبار معرفة أن البواقي

تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، ومن أجل هذا سنعتمد على الاختبارات التالية:

+ اختبار Kurtosis,skewness : من خلال نتائج برنامج Eviews نقوم

بإجراء الاختبارات التالية:

الشكل رقم (03): المدرج التكراري للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم(10).

$$V_1 = \frac{|B_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|0.16 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{26}}} = 0.33 \quad V_1 = 0.33 < 1.96$$

$$V_2 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{|2.24 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{26}}} = 0.79 \quad V_2 = 0.79 < 1.96$$

حيث: $B_1^{1/2}$ تمثل إحصائية skewness وتساوي 0.16.

B_2 تمثل إحصائية kurtosis وتساوي 2.24.

من خلال نتائج الاختبارات نستنتج أن سلسلة البواقي متناظرة ومسطحة طبيعياً.

+ اختبار جاك بيرا JAQUE-BERA : من أجل إجراء اختبار جاك بيرا نضع الفرضيات التالية: H_0 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. H_1 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. إن إحصائية Jarque-Berra أقل تماماً من توزيع كي دو بدرجة حرية 2 عند مستوى معنوية 5% $(\chi^2(0.05,2) = 5.99 > S = 0.73)$ ، ومنه نقبل الفرضية H_1 أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

خاتمة:

لقد أظهرت الأزمات النفطية ضعف اقتصاديات الدول النفطية عامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية،

ويعزى ذلك اعتماد صادراته على النفط، أي ما يجعل ميزان المدفوعات رهينة لهذه السلعة التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة لتقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة، تصب معظمها في مصلحة الدول الصناعية، وفي هذا السياق انصب بحثنا الذي قمنا فيه بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.

النتائج: وبينت الدراسة القياسية أن النماذج المتوصل إليها مع الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال:

1- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وأرصدة ميزان المدفوعات، وهذا ما يدل على أنه عند ارتفاع أسعار النفط يكون له أثر إيجابي على أرصدة ميزان المدفوعات.

2- وجود علاقة طردية بين سعر النفط ورصيد الميزان الجاري، حيث أن التغير في سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في رصيد الميزان الجاري بـ 0.83 وحدة، وهناك علاقة عكسية بين الواردات ورصيد الميزان الجاري، حيث أن التغير في الواردات بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في رصيد الميزان الجاري بـ 1.39 وحدة.

3- وجود علاقة طردية بين سعر النفط ورصيد ميزان رأس المال، حيث تغير في سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في رصيد ميزان رأس المال بـ 0.016 وحدة، وله علاقة طردية أيضا مع ميزان رؤوس الأموال، حيث التغير في ميزان رؤوس الأموال بوحدة واحدة ينتج عنه تغير في رصيد ميزان رأس المال بـ 1.083 وحدة.

4- أما رصيد ميزان المدفوعات له علاقة طردية مع كل من سعر النفط، رصيد الميزان الجاري، وميزان رؤوس الأموال، فتغير في سعر النفط بوحدة

واحدة يتغير رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.016 وحدة، وتغير في رصيد الميزان الجاري بوحدة واحدة ينتج عنه تغير في رصيد ميزان المدفوعات بـ 1.005 وحدة، أما عند تغير ميزان رؤوس الأموال بوحدة واحدة سوف يتغير رصيد ميزان المدفوعات بـ 1.11 وحدة.

5- المقترحات:

- 1- توظيف الفوائض المالية التي تنجب عن ارتفاع أسعار النفط واستغلالها في مشاريع إنتاجية بدلا من صرفها في مشاريع استهلاكية.
- 2- لتخلص من آثار أسعار النفط، يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.
- 3- تبني سياسة تنمية تقلص الاعتماد على القطاع النفطي وتعمل على تنويع مصادر الدخل، من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي، وذلك بغرض تنمية الصادرات القطاع النفطي بهدف التخفيف من الوزن الذي يحتله النفط كالنسبة من الصادرات والناج المحلي الإجمالي.
- 4- العمل على تنويع الصادرات وإزالة القيود خاصة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- 5- تشجيع الإنتاج والاستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية لتقليل من فاتورة الواردات.
- 6- تشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة في الاستهلاك المحلي.

المراجع:

- 1- فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، السعودية، 1997، ص 145.
- 2- سارة حسين منيمنة، "جغرافية الموارد والإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة

- والنشر، بيروت، 1992، ص 38.
- 3- محمد أحمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص 15
- 4- سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 166-168.
- 5- BP Statistical Review of World Energy, « June 2011 », PP 6-18.
- 6- Jean MASSERAN , « l'économie des hydrocarbures » , publication de l'institut français du petrol, 4eme édition، 1991 ,PP 3-28.
- 7- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 47.
- 8- محمد الرميحي، "النفط و العلاقات الدولية"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 15 .
- 9- فائق العلي، "تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط"، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية، شعبة الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 2005-2006، ص 28.
- 10- حسين عبد الله، "البتترول العربي- دراسات اقتصادية سياسية-"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 78.
- 11- مرجع نفسه ، ص 75.
- 12- برجاس حافظ، "الصراع الدولي على النفط" ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 245 .
- 13- شريفة بوشعور، "تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2011-2012، ص 19 .
- 14- قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136
- 15- صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره ، ص 275 .

- 16- مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد أيام 7-8 أبريل 2008، ص 7.
- 17- شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 30.
- 18- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص 79.
- 19- Chairman Jim SAXTON, « OPEC and the high price of oil », joint economic committee study, United States Congress, November 2005, P 12.
- 20- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، التقرير الإستراتيجي العربي، 2002-2003، ص 127 .
- 21- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 25.
- 22- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35، 2008، متوفر على www.aopec.org:
- 23- عن الموقع:
- / أزمة-النفط-2201642/2015/01/14/http://www.moheet.com/html#.VuQYVvnhDIU وتدايعياتها-على-دول-الخليج-و.
- 24- أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 1990، ص 193.
- 25- كامل بكري و آخرون، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 223 .
- 26- موري سمية، موري سمية، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص ص 25-26.
- 27- وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2012-2013، ص 119.

- 28- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 29- Banque d'Algérie, "mediabank" ،N° 68، Octobre-novembre 2003, P 39.
- 30- بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري"، التقرير السنوي 2011، ص 67.